الاتجار بالبشر من منظور عالمى*

عرض كتاب

عبده العشرى**

مقدمة

يقع الكتاب فى ٣٤١ صفحة ، تتوزع على ثلاثة أجزاء ؛ تتناول العوامل التى تسهم فى ارتفاع جرائم الاتجار فى البشر ، ودور جماعات الاتجار المنظمة ، وواقع هذه الظاهرة فى عدة مناطق رئيسية بالعالم .

وتبرز أهمية الكتاب فى وجهين أساسيين :

الأول : خطورة الموضوع الذى يتناوله المؤلف فى هذا الكتاب وهو الاتجار بالبشر وتأثيره على الإنسان والمجتمع الذى يعيش فيه والعالم كله .

الثانى : على الرغم من الاهتمام بظاهرة الاتجار بالبشر على كل الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية التى سلطت الضوء عليها بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة ، إلا أن هناك قلة فى المصادر العلمية بالمكتبة العربية التى تناولت هذه الظاهرة ، ومن هنا تبدو أهمية هذا الكتاب الذى يتناول فيه المؤلف هذه الظاهرة مستخدما المنهج التحليلى المقارن .

* Leuise Shelley (ed.), "Human Trafficking, a Global Perspective", Cambridge University Press, (ed.), 2010.

** مدرس مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

يقول المؤلف : إن هذا الكتاب هو تتويج لستة عشر عاما من الدراسة ومتابعة محاكمات فعلية واطلاع على تقارير متنوعة وعمل ميدانى ومقابلات أجراها فى آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوربا والبلدان الاشتراكية السابقة .

* يتصدى الكتاب لظاهرة الاتجار بالبشر من المنظور العالمى فيتناول القضايا الأوسع نطاقا التى تثيرها هذه الظاهرة ، ويحاول أن يسلط الضوء على الجماعات الإجرامية ودورها فى تنامى هذه الظاهرة واستفحالها وخصائص وسمات هذه الجماعات ، كما يسعى إلى تحليل الظاهرة فى المناطق الرئيسة فى العالم مستخدما المنهج التاريخى والمقارن .

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : يناقش فيه المؤلف العوامل المعقدة والمتنوعة التى ساهمت فى الارتفاع الهائل فى جميع أشكال الاتجار بالبشر فى العقود الأخيرة ، ويركز على العواقب المتنوعة للاتجار بالبشر .

الجزء الثانى : ويسعى فيه المؤلف إلى الكشف عن عمليات الاتجار بالبشر ودور جماعات الجريمة المنظمة والإرهابيين والمتمردين ورجال العصابات فى الاتجار بالبشر .

وفى الجزء الثالث : يتناول المؤلف الأبعاد الإقليمية للاتجار بالبشر فيحلل الظاهرة فى كل منطقة من المناطق الرئيسية فى العالم . وفيما يلى شرح تفصيلى لمحتوى كل جزء :

الجزء الأول

يبدأ المؤلف بلفت الانتباه إلى تنامى ظاهرة الاتجار بالبشر والعوامل التى أدت إلى الارتفاع الهائل لها .

ويرى أنه وإن كانت الإحصاءات تشير إلى أن ٨ ملايين شخص يتم الاتجار بهم سنويا إلا أنه لا يوجد إحصاء دقيق بسبب الطبيعة السرية لهذه

المشكلة ، وأنها كثيرا ما ترتكب من قبل جماعات إجرامية يصعب معها على الضحايا الإبلاغ عنهم ، ويجمع الخبراء والممارسون على أن المشكلة فى تزايد كبير سواء فى جانب العرض أو الطلب ، وأن تهريب البشر كان أكثر وضوحا فى العقدين الماضيين ، فأوروبا تواجه تزايد الهجرة غير الشرعية من إفريقيا وأسيا ، والتقديرات تشير إلى أن ٤٠٠ر٠٠٠ شخص دخلوا أوربا بطريقة غير مشروعة وغالبا ما تم الإيقاع بالمهاجرين غير الشرعيين فى دائرة الاستغلال .

- ويلفت الانتباه أن النساء هن أكثر ضحايا جرائم الاتجار بالبشر العابرة للحدود الوطنية لأغراض الاستغلال الجنسى والعمالة المنزلية والزواج القسرى وأنهن غالبا ما يكن عرضة للاتجار بهن من قبل المهربين أيضا وليس الجناة فقط .
- وينبه إلى أن الاتجار بالنساء فى تزايد سواء على الصعيد الوطنى أو الإقليمى أو الدولى ، وأن تأثير الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى ٢٠٠٨ كان أكبر على الإناث بشكل خاص ، حيث يتم تسرب العديد من الفتيات خارج المدرسة نظرا لحالة العوز وقلة الطعام وإجبارهن على العمل فى سن مبكرة لإعالة أسرهن دون أن تكون لديهن المهارات اللازمة ، وهؤلاء الفتيات يكن عرضة بشكل خاص للمتاجرين بهن فى المستقبل نظرا لافتقارهن إلى المهارات اللازمة لحماية أنفسهن ضد الحيل التى يمارسها المتاجرون .

ويشير أيضا إلى أن المرأة بقدر ما هى ضحية فهى أيضا – فى أحيان أخرى – من الميسرين لعملية الاتجار ، حيث تقوم نساء باستغلال النساء والفتيات الصغيرات فى العمل المنزلى والزواج القسرى والأنشطة الجنسية ، وهن غالبا ما يقمن بتسهيل عملية الاتجار من خلال شبكات الأهالى والأصدقاء ، ويقوم هؤلاء النساء فى كثير من الأحيان بتدريب الضحايا والسيطرة عليهن .

ويحدد المؤلف فى هذا الجزء العوامل المعقدة والمتنوعة التى ساهمت فى

الارتفاع الهائل فى جميع أشكال الاتجار بالبشر فى العقود الأخيرة . ويراها فى الآتى :

١ - العولمة وما لعبته من دور فى المنافسة الاقتصادية المتزايدة والحركة الدولية للأشخاص والبضائع والتجارة والاتصال ، فى الوقت الذى أحدثت فيه أزمات وفوارق اقتصادية وديموجرافية خلقت قوى ضغط للهجرة ، ومع وجود حواجز أمام دخول معظم المجتمعات ، ظهرت قدرة الجماعات الإجرامية فى ربط هؤلاء الذين لا يستطيعون الهجرة من الناحية القانونية مع الطلب فى الدول الأكثر ثراء، وكثيرا مايتم الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسى والعمل القسرى، وزاد طلب المنتجين - خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة - الذين يعتمدون على العمال المتجر بهم واستغلالهم كأيدى عاملة للحفاظ على قدرتها التنافسية فى الاقتصاد العالمى بتوفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة . ويرى أن معظم الأفراد الذين يتم الاتجار بهم من الفقراء وغير المتعلمين وأضعف أفراد المجتمع النساء والأطفال . كما أن المتعلمين أيضا يتعاقدون فى (علاقة توافقية) مع مهربين لنقلهم إلى البلدان التى تضع ضوابط أمام الدخول وأحيانا تصبح هذه النخب ضحايا الاتجار بالبشر حيث العمل لسنوات فى ظروف قاسية .

٢ - يولى المؤلف اهتماما بعامل الجندر (الفوارق بين الجنسين) . فالنساء والفتيات أكثر الضحايا فى جرائم الاتجار بالبشر العابر للحدود الوطنية وهو فى تصاعد مستمر ، ويرى المؤلف أن أكثر الظروف المهيئة للاتجار بهن هى أوضاعهن المتردية اقتصاديا والحرمان من التعليم والحصول على حقوقهن فى الملكية واستغلالهن من قبل أسرهن لسد احتياجاتها .

٣ - أدت نهاية الحرب الباردة إلى تصاعد النزاعات الإقليمية وتراجع الحدود مما أدى إلى زيادة عدد النازحين واللاجئين السياسين وهم عرضة للاتجار بهم . وتحولت العديد من الجماعات المتمردة إلى الاتجار غير المشروع بما فى ذلك الاتجار بالبشر لتمويل أعمالها العسكرية والحصول على الجنود .

٤ - كانت الجريمة العابرة للحدود مرادفا لتجارة المخدرات ولكن جريمة الاتجار بالبشر ترتكب الآن على نطاق واسع وصارت النشاط الرئيسى للكثير من الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية . فالاتجار بالبشر يمتاز عن الاتجار بالمخدرات فى انخفاض تكاليف بدء النشاط والحد الأدنى من المخاطر ، وأيضا هى تجارة عالية الدخل ، والطلب عليها كبير ، كما أن للاتجار بالبشر ميزة إضافية على تجارة المخدرات حيث يمكن بيعها مرارا وتكرارا .

ويستعرض المؤلف الآثار المتنوعة للاتجار بالبشر ، فيتناول العواقب المأساوية التى تنال من ضحايا الاتجار وآثاره المجتمعية الأوسع ومنها :

- "أن الاتجار بالبشر يمثل تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته الإنسانية .
- تتعرض النساء فيه للاغتصاب والتعذيب والاصابة بالإيدز والأمراض الجنسية والمعدية .
- ويؤدى إلى زيادة التفكك الاجتماعى وتصدع الأسرة لغياب أفراد مؤثرين فيها .
- يسهم الاتجار بالبشر فى خسارة الدول النامية لجزء من مواردها البشرية .
- يضعف الأمن العام فى المجتمع فهو يمول أنشطة إجرامية أخرى ويساعد على زيادة معدلات الجريمة والفساد .

ويناقش المؤلف البعد القانونى للمشكلة على الصعيد الدولى فيشير إلى أنه فى عام ٢٠٠٠ اعتمدت الأمم المتحدة بروتوكولا لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال يسعى إلى مكافحة الاتجار بالبشر مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وحماية ضحايا ذلك الاتجار ومساعدتهم للحفاظ على حقوقهم الإنسانية وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف . واعتمدت أيضا بروتوكولا لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر

والبحر والجو يسعى إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية مع حماية حقوق المهاجرين المهربين .

ويوضح أن هذين البروتوكولين مكملان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التى أقرها مؤتمر باليرمو عام ٢٠٠٠ والتى جاءت تعبيرا عن إرادة دولية للتصدى للظاهرة الإجرامية التى تحولت بفعل التطورات الهائلة فى مجال الاتصال والمعلومات من هاجس وطنى إلى قضية عالمية تقوم بها جماعات إجرامية دولية تمارس أنشطة إجرامية عابرة للحدود الوطنية .

ويرى المؤلف أن فى هذا إشارة للتفاهم الدولى بأن تهريب البشر والاتجار بهم هو جزء من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية .

وأن تهريب البشر والاتجار بهم ولئن كانا محددين تحديدا قانونيا واضحا فى البروتوكولين المشار إليهما إلا أنه فى واقع الحال غالبا ما يكون الأمر غير واضح لأن الهجرة والاتجار غالبا ما يحدثان على نطاق واسع وهناك احتمالات عديدة لسوء المعاملة .

فعلى الرغم من أن تهريب البشر ليس اتجارا بالبشر لأن تهريب البشر يبدأ بعلاقة توافقية بين شخص يرغب فى الهجرة إلى دولة ليس من رعاياها ولا من المقيمين الدائمين فيها ، وبين مهرب يمكنه من الدخول غير المشروع لهذه الدولة مقابل منفعة مالية أو مادية وتنتهى العلاقة بين الشخص والمهرب عند هذا الحد ، إلا أن هذا الشخص المهاجر هجرة غير شرعية غالبا ما يصبح ضحية للاتجار به عندما يجرى استغلاله سواء من قبل جماعة المهربين أو من عصابات إجرامية أخرى .

كما يرى المؤلف أن بروتوكول التصدى لتهريب البشر يلبى مصالح الحكومات ، فيركز على أمن الحدود والمهاجرين غير الشرعيين والجريمة المنظمة ولم يحدث ذلك تلبية لاحتياجات الضحايا المتجر بهم .

الجزء الثانى

يسلط فيه المؤلف الضوء على عمليات الاتجار بالبشر ودور جماعات الجريمة المنظمة والإرهابيين وجماعات أخرى مثل المتمردين ورجال العصابات فى مجال الاتجار بالبشر ويحلل كيف حدث الالتقاء بين الاتجار بالبشر والجماعات والأعمال المشروعة .

فيرى أن هذه الجماعات هى المستفيد الرئيسى من العولمة وما خلفته من أزمات خلقت قوى ضغط للهجرة ويعزى لها الدور البارز فى عملية تهريب المهاجرين والايقا ع بهم ضحايا للاستغلال الجنسى والعمل القسرى . وينتقل المؤلف إلى خصائص هذه الجماعات فيوضحها فى الآتى :

التنظيم

هذه الجماعات لديها هياكل تنظيمية ومستويات وظيفية ومتخصصون ولديها ميزانيات مشتركة واسعة النطاق وتستخدم الدعاية والاتصال والإعلانات الحديثة للقيام بعملية التسويق وتستخدم التكنولوچيا المتقدمة والخبراء ، وقد أنشأت شبكات مهربين جيدة اللوجستية على المستوى الدولى لتحريك ضحاياها عبر مسافات شاسعة .

تطويع الفساد

يرى المؤلف أن هذه الجماعات تستخدم الفساد وتطوعه لأغراضها الإجرامية ويعطى مثلا لذلك فيقول : "فى الأرجنتين تحاول النساء التى جرى استغلالهن أن تعود لحياة أفضل ولكن بمجرد أن تم الاتجار بهن فإنهن لا يتمكن من الهروب لأن المتاجرين تواطئوا مع الفاسدين المسئولين عن إنفاذ القانون للحفاظ على استعباد النساء حتى وإن كان قد تم إرغامهن على ممارسة الدعارة ووصمهن للمشاركة فى مثل هذا العمل" .

وتفصيلا لذلك يقول المؤلف : "عندما وجد المدعى العام القادر على ملاحقة المتاجرين وقطع العلاقات بين أعضاء المنظمات الإجرامية والفاسدين من الموظفين هرب بعض التجار لأوروجواى لمواصلة التجارة فى النساء ، فالشبكة الإجرامية لها قوة قابلة للتطبيق مركبة ومعقدة ولديها القدرة على إعادة تكوين نفسها وممارسة العمل فى أماكن مختلفة من العالم والسيطرة على ضحاياها" .

ويوضح المؤلف كيف حدث التقاء بين الاتجار بالبشر كنشاط غير مشروع والجماعات والأعمال المشروعة . فيشير إلى تحول العديد من الجماعات المتمردة إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة بما فى ذلك الاتجار بالبشر لتمويل أعمالها العسكرية والحصول على الجنود . ويكشف عن الانخراط الواعى فى هذا النشاط لتمويل الإرهاب من قبل حركة حرب العصابات أو المتمردين لتوفير الانتحاريين فى كل مكان فى العالم .

الجزء الثالث

يتناول فيه المؤلف الأبعاد الإقليمية للاتجار بالبشر : فيحلل الظاهرة فى كل منطقة رئيسية فى العالم . ويخلص إلى أن التحليل الإقليمى يكشف عن وجود فوارق مهمة بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان الانتقالية فيما بينها فى الاتجار وأنماط التهريب ، ويرى أن هذه الفروق هى أكبر من تعميم بسيط مفاده أن الدول المتقدمة هى جزء من جانب الطلب من المعادلة والبلدان النامية تمثل جانب العرض من العلاقة .

فتوجد دول نامية وغنية بالنفط مثل روسيا وأذربيجان والعديد من بلدان الشرق الأوسط التى تشكل جزءا هاما من جانب الطلب وبعضها جزء من العرض أيضا .

- والولايات المتحدة الأمريكية – الدولة الصناعية المتقدمة – هى مورد جيد للمتجر بهم وهى حالة شاذة فى العالم المتقدم .

- وانهيار الاتحاد السوفيتى والتحولات ما بعد الاشتراكية فى جميع أنحاء العالم أدت إلى مشكلة للمتاجرين هى زيادة المعروض من النساء المعوزات .
- كما أن انهيار الرفاه الاجتماعى ، وعملية الخصخصة فى العديد من الدول الاشتراكية السابقة التى نقلت الثروة من الدولة إلى نخبة محدودة كان النساء والأطفال أكبر الخاسرين فى هذه الخسارة الهائلة من إعادة توزيع الملكية ولكن أيضا خسر الكثير من الرجال وظائفهم واضطروا إلى الهجرة بطريقة غير مشروعة لإعالة أسرهم ومع وضعهم الضعيف وغير القانونى كان كثير منهم ضحايا الاتجار بهم .

ولمزيد من التوضيح يأخذنا المؤلف إلى المناطق الرئيسية فى العالم ويحلل الاتجار فى كل منها على النحو التالى :

آسيا

يرى المؤلف أنه على الرغم من التنوع الهائل فى الظروف السياسية والدينية والاقتصادية فى بلدان آسيا ، إلا أن جميعهم يواجهون مشكلة ذات دلالة إحصائية هى أن جماعات الجريمة الآسيوية يجبرون النساء والأطفال على ممارسة الدعارة من أجل تزويد العمل القسرى وتشجيع السياحة الجنسية .

- يشير المؤلف إلى أن النمو الاقتصادى فى الهند والصين لم يحد من مشكلة الاتجار بالبشر لأن الاكتظاظ السكانى فى هذه البلدان يؤدى إلى تزايد التفاوتات الاقتصادية ويزيد من مشكلة الاتجار بالبشر ، وإن كان يرى أن هذا النمو قد يكون له أثر أفضل على المدى البعيد .
- وأن تطور الإنترنت وتكنولوچيا الكمبيوتر فى آسيا بدلا من أن تقدم طريقا للخروج من هذه التجارة سهلت تجارة الجنس الدولية وانتشار الإباحية .
- ويرى أن هناك عوامل رئيسة سهلت الاتجار بالبشر فى هذه الدول وهى غياب الإرادة السياسية للتصدى للاتجار بالبشر ووجود تقاليد عريقة من

الاستغلال البشرى ، ووجود الفساد بمستويات عالية فى الحكم والنخب الحاكمة .

- ويشير المؤلف إلى أن قليلا من الدول فيما بعد الاتحاد السوفيتى أظهرت الإرادة السياسية ووفرت الموارد للتصدى للمشكلة إلا أن استغلال وإيذاء النساء والأطفال والعمال الذكور يجرى على نطاق واسع . كما أن مؤسسات المجتمع المدنى بإمكاناتها الضعيفة غير قادرة على تقديم الكثير من الدعم للضحايا والفساد يتخلل الدولة ويسهل الاتجار بالبشر .

أوربا

يرى المؤلف أن بلدان أوربا الشرقية كانت مصدرا رئيسا لأعداد كبيرة من النساء المتاجر بهن فى أسواق الجنس المربحة فى أوربا الغربية ، وأيضا نساء من نيجيريا وأمريكا اللاتينية وآسيا من أجل الاستغلال الجنسى ، وغالبا ما يجرى ذلك من قبل جماعات الجريمة فى تلك المناطق بالتعاون مع جماعات إجرامية فى الدول الأوربية . ويتم تهريب الرجال والمتجر بهم من إفريقيا وأجزاء كثيرة من آسيا لاستغلالهم فى العمل .

ومع ذلك يأتى العديد من الأفراد فى محاولة الوصول إلى أوربا الغربية والعديد منهم يموتون فى عرض البحر ، وهناك قلق للمجموعة الأوربية حول تصاعد الهجرة غير المشروعة والاتجار فى البشر .

الولايات المتحدة الأمريكية

يقول المؤلف وجدت السخرة فى الديمقراطيات المتقدمة وأيضا الاتجار الجنسى ، كما وجدت فى البلدان النامية والانتقالية فى العالم . فهناك عمال كثيرون يتاجر بهم فى قطاعات البناء والزراعة والمساكن .

ويرى المؤلف أن الاتجار بالبشر فى أمريكا حالة فريدة من نوعها بين الديمقراطيات الغربية المتقدمة ، حيث يوجد الكثير من ضحايا الاتجار الجنسى

من الأمريكيى المولد من القصر السود وهذه حقيقة غير معروفة بشكل عام من قبل المجتمع الأمريكى ، ويوجد الآلاف من المتجر بهم فى المناطق الريفية والضواحى والمجتمعات النائية وعلى طول الطرق السريعة واسعة النطاق . والسياحة الجنسية موجودة أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السفر لممارسة الجنس مع القُصَّر ، واللقاءات يتم تنظيمها فى كثير من الأحيان عبر شبكات الإنترنت .

ويرى المؤلف أن استغلال وإيذاء القصَّر السود فى الاتجار الجنسى يدل على أن العنصر والخصائص العرقية تلعب دورا فى تحديد من سيكون ضحية .

ويرى أن هذه الأنماط من الاتجار فى الولايات المتحدة تشبه تلك البلدان النامية أو دول انتقالية . وفى المقابل فإن أنماطا من الاتجار بالبشر للمهاجرين هى هجرة غير شرعية – تتفق مع أوربا الغربية – حيث تعيش أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين والذين هم عرضة للاستغلال فى العمل على الرغم من وجود الديمقراطية . وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الاتجار وأنفقت مئات الملايين من الدولارات لمعالجة المشكلة . إلا أنها ما تزال مركزا رئيسيا للاتجار ، وهناك غياب للوعى لدى الجمهور بخطورة هذه المشكلة ، لاسيما الاتجار بالقصر السود الأمريكيى المولد .

أمريكا اللاتينية وإفريقيا

يرى المؤلف أنهما من المناطق الفقيرة فى العالم حيث لا يُعرف الكثير عن الاتجار بالبشر فى شكله المعاصر ، ولديهما تقاليد مشتركة من استغلال الإنسان ، فقد أرسلت الآلاف من عبيدهم إلى العالم الجديد . واستعبد المستعمرون العديد من السكان الأصليين فى المكسيك وأمريكا الوسطى والجنوبية .

- وفى إفريقيا توجد مشاكل مشابهة من الاستغلال فى العمل فى ظل الحكم الاستعمارى وخاصة فى جنوب الصحراء . وأن عدم وجود الموارد اللازمة لدعم سكانها الذين تتزايد أعدادهم مع وجود الكثير من النزاعات فى كلتا

المنطقتين أفضت إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليا فى إفريقيا كما زادت من احتمال تعرضهم للاتجار ، وأغلب المتجر بهم يكون من الأطفال الجنود والأطفال المتسولين ويجرى استغلالهم جنسيا .

خاتمة

من هنا فقد توصل المؤلف إلى عدد من النتائج تتمثل فى :

- أنه لا يمكن للمرء أن يضع إستراتيجية واحدة للتصدى بشكل فاعل لظاهرة الاتجار بالبشر لارتباطها بالكثير من العوامل المتنوعة والمعقدة فهى ترتبط ارتباطا جوهريا بالواقع الذى يعيشه العالم اليوم فى ظل العولمة وما أفرزته من متغيرات وما فرض على حركة العمالة والتفاوتات الاقتصادية داخل البلدان وفى جميع أنحاء العالم ، والنزاعات على الصعيد الوطنى وما أفضت إليه من كثرة اللاجئين والنازحين والذين غالبا ما يكونون ضحايا للاتجار بهم .
- أن الإستراتيجيات الحالية تنبع فى جوهرها من مبدأ سيادة الدولة ومع قلة اتفاقيات التعاون الفاعلة بين الدول ، ومرونة الجماعات الإجرامية بالنسبة لبيروقراطية الدولة ، عجزت هذه الإستراتيجيات عن وقف الزيادة المضطردة فى الاتجار بالبشر .
- ضرورة التصدى للظروف التى تجعل الأفراد على استعداد لدفع مبالغ كبيرة للمهربين أو عرضة لحيل من المتاجرين .
- أن تنظيم حركة العمالة قانونا بين الدول وإن لم تقض على مشكلة تهريب البشر فربما تقلل من تصاعدها .
- ضرورة الالتفات إلى المهمشين على الصعيد الدولى . واعتماد دولى للاتفاقيات وتنفيذ التدريب والتوعية العامة وبرامج الوقاية .
- ينذر المؤلف بخطر تنامى ظاهرة الاتجار بالبشر فى القرن الحادى والعشرين

بشكل كبير مع المتغيرات الحادثة فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى حياة العديد من البلدان ، وتزايد خطر الجماعات الإجرامية ، ويدلل على ذلك فيقول : "إنه فى ظل الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى ٢٠٠٨ أصبحت جماعات الجريمة من المصادر الرئيسية للائتمان" ، كما يحذر من التهديدات الخطيرة التى ستنال من حقوق وحريات الأفراد وكرامتهم الإنسانية فى ظل تراجع الديمقراطية وسيادة القانون فى الديمقراطيات الراسخة وتصاعد الاستبداد فى العديد من الدول الديمقراطية المحتملة .

وبعد ، لا يغنى هذا العرض لكتاب "الاتجار بالبشر من منظور عالمى" عن قراءة الكتاب الذى يمثل إضافة للمكتبة العربية والتى تندر فيها المصادر العلمية التى تتناول ظاهرة الاتجار بالبشر مع الالتزام بمنهج علمى تحليلى مقارن .